محكم

فصل الدين عن الدولة من منظوري علم الاجتماع و"لائكية الاعتراف"

ميشلين ميلو مثالاً

مصطفى العلوي

باحث تونسي

قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة

جميع الحقوق محفوظة

مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث

All rights reserved

Mominoun Without Borders

ملخص:

"اللائكية" كلمة لا تعود إلى "لايكوس" فحسب، وهي عكس "إكليروس" اللاتينية، بل تعود إلى "لاووس"، الكلمة التي تعني الشعب باليونانية، وهي لا تعني فصل الدين عن الدولة، بل إعطاء السلطة إلى الشعب. وليست اللائكية هي العلمانية، وإن تقاطعت معها، فالعلمنة مسار يهم المستويين الاجتماعي والثقافي بينما يهم المسار اللائكي الجانب السياسي والقانوني تحديدًا، ولذلك نجد بلدانًا لائكية شكليًا بمستوى ضعيف من العلمنة، من مثل تركيا، وأخرى غير لائكية شكليًا ولكن بمستوى علمنة متقدم جدًا، من مثل الدانمارك. واللائكية وإن كانت مسارًا متقاطعًا مع الديمقراطية الحديثة، لم تكن مرتبطة بنظم ديمقراطية دائمًا، بل قد ترتبط بالتسلط. ولذلك هنالك نماذج مثالية نظرية متعددة للائكية، تحددها الكاتبة في خمسة نماذج، تتقاطع في مبادئ كبرى هي:

- الفصل بين الدين والدولة.
- حياد الدولة في الشؤون الدينية.
- ضمان حرية المعتقد والفكر.
- المساواة بين المواطنين مهما اختلفوا دينيًا.

ولكن هذا الطابع الكوني للائكية لا يمنع من اختلاف نماذجها المثالية الفيبيرية، ولا يعني بالضرورة وجود مثال أنموذج يجب نسخه في كل مكان وزمان مثل "الأنموذج الفرنسي" على وجه الخصوص. إن اللائكية هي طريقة في تعديل العلاقة بين السياسي والديني، وتطرح عليها تحديات كبيرة الآن في كل مكان، على الرغم من كونها الحل الأكثر قبولاً لإدارة ذلك العمل التعديلي. ومن بين التحديات التي تعترضها طريقة التنظير في شأنها ونمذجتها علميًا، وكذلك مخاطر الانزلاق السياسي نحو نموذج واحد منها مهما كان، وهو التحدي الذي يُطرح على الباحثة ميشلين ميلو نفسها، بل علينا جميعًا.

مقدمة:

ميشلين ميلو أستاذة باحثة ومؤلفة كيبيكية كندية في علم الاجتماع تهتم بموضوعين كبيرين هما: علاقة الدين بالتعليم وعلاقته بالسياسة بمعناها العام. وتتميز ميشلين ميلو معرفيًا، في كتابها المعنون بـ"اللائكية" الذي سنعرضه ونعتمده في الدراسة، إضافة إلى اعتمادها التبسيط الموجه إلى القارئ العادي، باعتماد منهجية النمذجة المثالية الفيبيرية، وخاصة عند تقديمها لأصناف اللائكية، ومحاولة تبويب تجارب اللائكية في العالم داخل هذه النماذج.

وتعد الكاتبة، من الناحية السياسية، وكما يتم التصنيف بين التوجهات السياسية في كيبيك، أقرب إلى التوجه الديمقراطي الليبيرالي الاجتماعي الأنجلوسكسوني منها إلى التوجه "الجمهوري الفرنسي" في مسألة علاقة الدين بالدولة. ويساعد الكتاب الذي بين أيدينا، في الوقت نفسه، على اكتساب شبكة قراءة علمية جديدة نسبيًا للمسألة، بإمكاننا تنسيبها والاستفادة منها عربيًا وإسلاميًا، مما قد يساعدنا سياسيًا وعمليًا على الإصلاح.

ويعد كتيب "اللائكية"[1] أحد أصغر وأشهر الكتب حول إشكالية فصل الدين عن الدولة في كندا وفرنسا منذ سنوات، وقد نشرت ميشلين ميلو قبله وبعده كتبًا مهمة في مجال الدين والعلمنة واللائكية، لعل من أهمها كتبها المعنونة بـ"اللائكية في العالم الجديد: كيبيك مثالا - 2002"[2] وكذلك ما ألفته مع ب. بورتييه وج- ب. فيلام المعنون بـ"التعددية الدينية والمواطنة، 2010"[3] ومع الباحث والأستاذ الفرنسي المتخصص في الميدان نفسه جان بوبيرو "لائكيات دون حدود - 2011".[4]

وقد نشرت ميشلين ميلو كتاب "اللائكية" ضمن سلسلة تحمل عنوان "25 سؤالاً" هدفها تقديم توضيحات مختصرة في مواضيع مختلفة تتفق في أنها ذات صلة بالديانات. وكما يفهم من عنوان السلسلة، يتكون فهرس الكتاب من 25 فصلاً أجابت الكاتبة في كل واحد منها بأسلوب بسيط وواضح في متناول القارئ العادي عن سؤال، وبهذا يكون الكتاب خلاصة شاملة لتصورها عن المسألة في كل مظاهرها، ويصلح اعتماده "عينة ممثلة" معبرة عن فكرها وعن تيار فكري سياسي كامل في كندا والولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول. والأسئلة الخمس والعشرون التي تولى الكتاب الإجابة عنها هي التالية:

1- لم التعرض لموضوع اللائكية؟

2- ما هو أصل كلمة لائكية؟

3- لم تربط اللائكية بصورة شبه حصرية بفرنسا؟

4- ما هي المبادئ المؤسسة للائكية؟

5- ماهي العوامل التاريخية التي ساعدت على نشأة اللائكية؟

6- ما هي الفروق بين مساري اللائكية والعلمنة؟

7- هل ساعدت الأديان على الإضرار بالمسار اللائكي للدول أو ساهمت فيه؟

8- هل الديمقراطية هي بالضرورة لائكية؟

9- هل يمكن تحديد نماذج مختلفة من اللائكية؟

10- ما اللائكية الانفصالية؟

11- ما اللائكية اللاكليروسية أو اللادينية؟

12- ما اللائكية التسلطية؟

13- ما هي لائكية العقيدة المدنية؟

14- ما هي لائكية الاعتراف؟

15- هل كندا بلد لائكي؟

16- وماذا عن اللائكية في كيبيك؟

17- هل اللائكية شكل آخر من الدين يعادي هذا الأخير؟

18- هل يمكن للمؤمن مناصرة اللائكية؟

19- هل تحصر اللائكية الدين في المجال الخاص؟

20- هل التعبير العمومي عن الدين يهدد اللائكية؟

21- هل على العاملين في الوظيفة العمومية الامتناع عن وضع الإشارات الدينية؟

22- هل على الدولة اللائكية مجاراة الخصوصيات الدينية لمواطنيها؟

23- ما هي العلاقة بين حقوق الإنسان واللائكية؟

24- هل تهدد الحرية الدينية المساواة بين المرأة والرجل؟

25- ماهي تحديات اللائكية في القرن الواحد والعشرين؟

وبعد الإجابة عن هذه الأسئلة أضافت ميشلين ميلو فقرة بعنوان "حفقة قلب" حول مارغريت يورسنير وإشارات بيبليوغرافية مختصرة. ولنرَ كيف تعاملت الباحثة معرفيًا وسياسيًا مع الموضوع وكيف يمكن الاستفادة منها.

1- إجابة السؤال الأول: لأن اللائكية كثيرًا ما ارتبطت بالأنموذج الفرنسي، والحال أنه مجرد مثال خاص، ولأنها كثيرًا ما خلطت مع العلمانية. ولأنها على علاقة بقضايا مهمة مثل علاقة الدين بالدولة وحقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها، فإنه من الواجب توضيح معناها وأشكالها وتحديد ارتباطاتها بالقضايا السياسية والدينية الهامة التي تتقاطع معها.

إن موضوع فصل الدين عن الدولة من الموضوعات الشائكة و"المحرمة" تقريبًا في وطننا العربي، لكثرة ما تعرضت له العلمانية واللائكية من تشويهات متعمدة أحيانًا وجاهلة أحيانًا أخرى، من قبل المدافعين عنهما أحيانًا. وإن حصرهما في النماذج الفرنسية والآتاتوركية والسوفياتية دون غيرها يدل على كل هذا. وقد ساهم المثقفون والسياسيون العرب في هذا الأمر كل من موقعه: إما من باب الرفض المطلق للمبدأ، كما فعل بعض الإسلاميون والقوميون، وإما من باب عبادة نماذج دون غيرها، كما فعل بعض الليبراليون واليساريون.

2- وتقول في الإجابة عن السؤال الثاني أن لفظ اللائكية يعود إلى أصلين لغويين؛ الأصل الأول، لاتيني معروف أكثر من غيره، ويتمثل في عبارة "لايكوس" التي تعني عكس أكليروس؛ أي أولئك الذين "لم يتلقوا أوامر دينية".(ص 9) وهذا الأصل اللغوي يجعل بعض المتلقين يعتبر المسيحية بطبيعتها لائكية أو علمانية، على عكس الإسلام، وهو مبالغة يستسهلها بعض المسلمين لرفض الفصل بين مؤسسة الدولة والمؤسسة الدينية. أما الأصل الثاني لعبارة اللائكية، فهو إغريقي يتمثل في عبارة "لاووس" وتعني الشعب (ص 9-10). وهذا يعني أن اللائكية ليست فصلاً للدين عن الدولة فحسب، بل هي ذلك الفصل الهادف إلى إعطاء السلطة للشعب بكامله بقطع النظر عن اختلافات المواطنين الدينية. فإذا كان الأصل اللاتيني للكلمة يركز على الفصل، فإن الأصل الإغريقي يؤكد على أسباب وأهداف الفصل بين المؤسستين السياسية والدينية، وله علاقة مباشرة بمفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

إن هذا التعريف الإيتيمولوجي للائكية في الوطن العربي مهم جدًا لأن الرأي السائد، عمدًا أو جهلاً، هو ربطها بالأصل اللاتيني دون سواه لعدم جعلها مقبولة عربيًا وإسلاميًا، بحجة أنه لا رهبنة ولا كنيسة في الإسلام، وبالتالي لا داعي للدعوة العلمانية أو اللائكية، في حين أن عبارة لا رهبنة في الإسلام تحيل أيضًا إلى الإقدام على الزواج والحياة الدنيوية "العلمانية"، ولا تتعلق فقط بانعدام وجود كنيسة فيه. كما أنها على علاقة مباشرة بالديمقراطية عمومًا، الديمقراطية التي يدعي أغلبنا قبولها.

3- الإجابة على السؤال الثالث تقول: على الرغم من أن اللائكية تحيل غالبًا إلى أنموذجها الفرنسي الذي تأسس بعد 1905 فإنها ليست كذلك بالنسبة إلى المؤلفة، إن اللائكية واحدة ومتعددة إلى لائكيات ستقسمها إلى خمسة نماذج مثالية، والأنموذج الفرنسي ليس هو "المثال الأنموذج" بالنسبة إليها (ص 13-17).

إن التصور الذي تقدمه المؤلفة مهم جدًا بالنسبة إلى الباحث العربي الذي عادة ما يقع في تحليل شكلي دستوري يحصر اللائكية في الدول التي تعلن رسميًا فصل الدين عن الدولة، إذ ترى ميشيل ميل أن ذلك ليس الأمر الأهم، وإن كان مهمًا، والدليل أن بلدانا لا تفصل شكليًا بين الدين والدولة، هي بالنسبة إليها لائكية فعلية. وهذا يعني أن ربط اللائكية حصريًا بالأنموذج الفرنسي أو السوفييتي أو التركي يصبح لا معنى له، لمن يتجاوز التحليل الشكلي ليبحث عن المبادئ التي تقوم عليها اللائكية.

4- وفي السؤال الرابع، ترى المؤلفة أن اللائكية تتأسس على ثلاثة مبادئ كبرى، ويتم تقسيم الثالث منها إلى فرعين أحيانًا، وهي:

أ- مبدأ الفصل بين المؤسسة السياسية؛ أي الدولة، والمؤسسة أو المؤسسات الدينية.

ب- مبدأ حياد الدولة في المجال الديني.

ج- مبدأ حرية الضمير أو الوعي والمعتقد من ناحية، ومبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والحريات والواجبات بقطع النظر عن معتقداتهم الدينية أو اللادينية من ناحية ثانية.(ص 17-21)

تعد اللائكية جماع تفاعل هذه المبادئ التي لا أولوية لأحدها على الآخر من حيث الأهمية. فالحياد يتطلب الفصل، وكلاهما هادف إلى ضمان الحرية والمساواة، وكل محاولة فصل بين أحد أضلاع المثلث تعني التنكر للائكية بمعناها الديمقراطي. وهنا تبدو رؤية المؤلفة للائكية مهمة عربيً، حيث ساد تصور تسلطي لها، نتيجة تأثير النماذج المذكورة سابقًا، أو رفض تام لها نتيجة عدم فهم أو تعارض رؤى ومصالح وجهت تعريف

اللائكية وجهة معينة ليسهل التخلص منها في الخطابين العلمي والسياسي العربي الإسلامي، وحتى نفهم أهمية هذه المبادئ ونشأتها لا بد من النظر إلى أسباب ظهورها.

5- وفي الإجابة الخامسة تقول: إن الأسباب التي أدت إلى اللائكية حسب المؤلفة ثلاثة، هي:

أ- التسامح إزاء حرية التدين.

ب- انفصال حقوق المواطنين عن عنصر انتمائهم الديني.

ج- تحول مصدر إضفاء الشرعية عند الدولة من الكنيسة، أو المؤسسة الدينية عمومًا، إلى السيادة الشعبية. ارتبط الخطاب اللائكي، وليس العلماني كما سنرى بعد قليل، في الوطن العربي بتصورين: الأول يماهي بين الدين ورجال الدين، والثاني يماهي بين الدين والجهل والظلم، مما أدى إلى تلقف أعداء أي فصل بين المجالين للصورة المشوهة عن اللائكية ورفضها في وقت يدعي فيه الجميع، في الخطاب، أنهم مع التسامح الديني والإنساني عمومًا، ومع إعطاء الحقوق نفسها للجميع، بقطع النظر عن الانتماء الديني وغيره، وكذلك مع سيادة الشعب. وباستثناء تيارات الإسلام السياسي المتطرف التي ترفض الديمقراطية مبدئيًا، فإن "الجميع" يقبل بها ولكن مشكلتهم أنهم لا يرون أن العلمنة اللائكية هي ضمانة لتحقيق ذلك. وهنا لا بد من الاستفادة من التمييز بين العلمانية واللائكية، حسب المؤلفة.

6- وتعرّف ميشلين ميلو، في السؤال السادس، مسار العلمنة على أنه مسار "فقدان الدين التدريجي لنجاعته الاجتماعية والثقافية بوصفه إطارًا معياريًا موجهًا للممارسات وللحياة الأخلاقية لعموم المجتمع" (ص 29). أما اللائكية، فتعرفها بانها "...تدخل فصلاً بين الميدان السياسي والدين في التعديل العام للمجتمع وخاصة في السياق التعددي." (ص 31) ويجد هذا التعديل ترجمته في الدستور والقانون، وبذلك تكون اللائكية "معادلة" خاصة بالعلاقة بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الدينية، بينما تخص العلمنة الجوانب الاجتماعية والثقافية. ولا يعني هذا عدم تقاطع المسارين بل يفترضه. ولكنهما قد يختلفان من بلد إلى آخر فنجد مثلاً بلدانًا لائكية دستوريًا وشكليًا مع ضعف في درجة العلمنة، مثل الولايات المتحدة وتركيا وبلدانًا أخرى ليست لائكية شكليًا، ولكن مسار علمنتها متطور جدًا مثل بريطانيا والدانمارك.

وهذا التمييز مهم جدًا في الساحة العربية، فهو يمنع من اعتبار كل مسار علمنة بمثابة مسار لائكي والعكس بصفة آلية، وإن الفصل المنهجي الذي تقدمه الباحثة بين مستويي العلمنة واللائكية داخل الديمقراطية والحداثة عمومًا مهم جدًا، ويساعد على تجنب التعميمين العربيين المرتبطين عند المثقفين والنشطاء السياسيين عادة بكلمة "سيكولاريسم" الإنجليزية أو بعبارة "لاييسيتي" الفرنسية، ويساعد ذلك على عدم خلط المفهومين

وعدم الفصل بينهما، باعتبار تقاطع مساري العلمنة واللائكية بالضرورة داخل الديمقراطية، باعتبارها حداثةً سياسيةً، والحداثة عمومًا.

7- وتجيب عن السؤال السابع قائلة: إن تقاطع هذين المسارين يتم وفق الظروف التاريخية في كل بلد ويؤثر ذلك على علاقة الدين باللائكية فيه، ففي فرنسا تحققت اللائكية عبر الصراع ضد الكنيسة، بل ضد الدين عمومًا، بينما الكنائس المتنوعة في الولايات المتحدة هي التي طالبت بفصل الدين عن الدولة حتى تحمي نفسها من احتمال تحالف إحدى الكنائس مع السلطة السياسية على حساب البقية، ولم يعن ذلك معاداة للدين ولا أدى إلى إضعافه. من هذا تستنتج المؤلفة أن المتدينين ليسوا بالضرورة ضد أو مع اللائكية في كل زمان ومكان، بل إن المسألة تتعلق بالبلد وبالظروف التاريخية وغيرها.

ونلاحظ على المستوى العربي الإسلامي أن أهم دعوات اللائكية تنسب غالبًا للمسيحيين العرب أو اليساريين، مع نسيان، أو تناسي، علي عبد الرازق و"الإسلام وأصول الحكم" مثلاً. وبعيدًا عن النظريات، فإن ما نعيشه في أوطاننا يدعو إلى إعادة النظر في أهمية كل من العلمنة الاجتماعية الثقافية واللائكية السياسية التشريعية، مع ضرورة إبداع نماذج خاصة بالمنطقة وعدم استيراد حلول جاهزة من أي مكان، فإن أشكال اللائكية تختلف كثيرًا بين فرنسا وألمانيا والدانمارك والولايات المتحدة والمكسيك والبرازيل والهند وغيرها، ومن الممكن التفاعل مع كل هذه التجارب حسب خصوصية الوطن العربي والعالم الإسلامي.

8- وفي إجابة السؤال الثامن تقول الباحثة: إن هذه الفكرة جعلتها تواصل توضيح أمر مهم بخصوص علاقة الديمقراطية باللائكية، وتقول إن ثمة "ميولات انجذابية أساسية بين تكون الدولة الديمقراطية وبين بروز اللائكية" (ص 38). ولكن اللائكية تعرف أشكالاً، وهي جزء لا غير من المسألة الديمقراطية، ويجب انتظار تفاعلات مختلفة بين الديمقراطية، التي تأخذ هي نفسها أشكالاً مختلفة، وأشكال اللائكية المختلفة بالتالي. وإن وجود دول غير لائكية شكليًا هي أكثر ديمقراطية من دول لائكية أكبر دليل على ذلك، ويكفي أن نقارن بين ديمقراطية الدانمارك أو السويد غير اللائكيتين شكليًا، باعتبارهما يتبنيان دينًا رسميًا للدولة هو البروتستانتية الكالفينية وديمقراطية تركيا اللائكية شكليًا حتى نعرف معنى الفكرة.

إن المهم عربيًا، إضافة إلى الجانب العلمي في التصنيف، هو ربط التفكير العلمي بالتفكير السياسي حول العلمانية واللائكية، حيث يتم تفضيل الأنموذج الملائم لخصوصيتنا السياسية الدينية، إذا كان الآخر سيعرقل تقدمنا ويجعلنا نبقى على استثنائيتنا في التخلف الديمقراطي والاستبداد السياسي الديني.

9- وتخفف المؤلفة، من منطلق السؤال التاسع، من وطأة النعوت المختلفة للمنعوت اللائكي كلما توفرت مبادئ اللائكية مجتمعة. وتؤكد في هذا الإطار أن الدانمارك وبريطانيا هي دول لائكية، وتفرق بين "اللائكية الشكلية" و"اللائكية الفعلية"، أما نعوت اللائكية "المغلقة" و"المفتوحة" و"الإقصائية" و"الإدماجية" وغيرها فقد تستعمل، ولكن لا تنفي كون ما يوصف هو اللائكية التي تتخذ لنفسها "نماذج مثالية" وليس لها "مثال أنموذج" صافٍ وراقٍ.

وتقوم الباحثة في الصفحات (46-65) على الطريقة الفيبيرية بتصنيف خمسة نماذج مثالية، وتؤكد على أنها مجرد نماذج نظرية للائكية قد تتقاطع في الواقع العيني. ومن المهم عربيًا، وقبل المرور إلى الأصناف، التذكير بأنه لا بد من عدم نسيان كون الرأسمالية والحداثة والديمقراطية واللائكية عرفت طرقًا مختلفة من التطور وأشكالاً مختلفة من التمأسس في العالم. وهذا يعني أنه لا داعي إلى عبادة أنموذج "ثوري" أو آخر، في الانتقال أو في التمأسس إذا كان هو الذي سيؤدي إلى تحفيز ميكانيزمات الجذب إلى الوراء. والمهم هو التقدم باتجاه توفير أكثر ما يمكن من مبادئ اللائكية، وليس المطالبة الفورية دائمًا وأبدًا بتحقيق "شكلها النقي" الذي لم يوجد ولن يوجد أبدًا. بعد ذلك تقدم الباحثة الأصناف، أي النماذج المثالية، وإن ما يهمنا هنا هو الاقتباس المتنوع من هذه الأصناف عربيًا وإسلاميًا بصورة خاصة، وليس إسقاطها أو رفضها كليًا بحجة الفرادة.

10- تنسب المؤلفة أصول اللائكية الانفصالية إلى جون لوك الذي دعا إلى فصل مجالي الدولة المدنية عن الحياة الدينية شكلاً، للفصل بين الفضائين الخاص والعام لتحقيق التسامح الذي دعا إليه في رسائله الشهيرة. وأهم ما في الأمر هنا هو مبدأ الفصل بين السياسي والديني في مستوى أجهزة الدولة نفسها، مع حرية التنظيم الديني في مستوى المجتمع المدني. وإن هذا الفصل يمكن أن يحدث في لائكية شكلية أو في لائكية ضمنية أو فعلية، وإن كانت لا تقطع بالضرورة مع إعلان ديانة ما دينًا رسميًا للدولة، ولكن مع ضمان المساواة التامة في الحقوق والحريات والواجبات دستوريًا وقانونيًا واعتماد الشرعية الشعبية مصدرًا للحكم، إذ يبقى التبني الرسمي لدين رسمي مسألة رمزية وتاريخية لا تعرقل الديمقراطية.

11- وتنسب الباحثة أصول اللائكية اللاإكليركية أو اللادينية إلى فولتير، والتي تتمثل في الجمع بين معاداة رجال الدين ومؤسساتهم الدينية والنقد الجذري للدين نفسه بوصفه مصدر انعدام التسامح واللامساواة والظلم. وقد ارتبط هذا الشكل من اللائكية بفرنسا ثم بالاتحاد السوفياتي بأبعاد جديدة ولأسباب تاريخية خاصة. كما يرتبط هذا الشكل بالمحتوى الذي كانت عليه العقلانية الفرنسية الوضعية المنحى ثم الفلسفة الماركسية اللتان كانتا تكادان تعاديان كل خطاب ديني بالجملة وتحلمان بسيادة العلم والعقل والتقنية، إن ما تميل إليه المقاربات

الحديثة هو فصل المدونتين المرجعيتين العلمية والدينية وضمان حرية تناولهما معًا بالنقد ومنعهما من التحول إلى إيديولوجيا تبرر اضطهاد المتدينين تارة وغير المتدينين تارة أخرى.

12- تطرح الباحثة مثالا على اللائكية التسلطية بلائكية كمال أتاتورك في تركيا، حيث الدولة تمارس اللائكية قارنة إياها بالتسلط بسبب ظروف تاريخية لها علاقة بتكون الدولة القومية الحديثة وطابعها القومي والعسكري. ويدل وجود لائكية تسلطية على أن اللائكية ليست بالضرورة نتاج دولة ديمقراطية "ناجزة". وتفكر الباحثة بمنطق المسار اللائكي أو العلماني والمسار الديمقراطي وتنوع أشكالهما وتتجنب كل تحليل جوهري، ويعرقل هذا النوع من اللائكية التسلطية مسار العلمنة ومسار دمقرطة الحياة السياسية، لكن ذلك النقد لا يعني، ولا يهدف إلى إلغاء اللائكية لتحقيق المسارين الآخرين، وهو ما تمارسه عادة الحركات السياسية الدينية المتطرفة، بل إلى الغاء التسلط الذي يمارس باسمها لا غير.

13- لائكية العقيدة المدنية وتعود أصولها، حسب المؤلفة، إلى جان جاك روسو، ومحورها تكوين وعي مدني يشبه العقيدة، لتعويض الوعي الديني الذي يعيق تكوين وعي المواطنة الجمهوري، ومثالها ويمارس في فرنسا خاصة. وتشبه هذه اللائكية شكل اللائكية اللادينية، ولكن دون معاداة صارخة للدين، ولكنها تبحث عن "عقيدة مدنية" تعوّض بها الدين، وطورّها لاحقًا بعض الوضعيين، مثل سان سيمون وأوغوست كونت بشكل نسبي. إن أهمية هذا الشكل، رغم نقائصه، هي فتحه الباب أمام التفكير في ما يسمى حاليًا "الوعي المدني" الذي يجب أن يوجد في كل ديمقراطية، وعليه أن يشكل قاسمًا مشتركًا بين المواطنين بقطع النظر عن وعيهم الديني. إنه وإن كان من غير الممكن وغير المستحب البحث عن "عقيدة مدنية" فإنه من المهم تطوير الوعي المدني الذي يجعل المواطنين، مهما اختلفوا دينيًا، يقبلون بالديمقراطية وبفصل الدين عن الدولة. إن هذه النقطة المطورة عن فكرة "العقيدة المدنية" هي التي يجب أخذها اليوم بعين الاعتبار مع مواصلة الاستفادة من أفكار روسو وجون لوك وفولتير وغيرهم، ولكن بقراءة عصرية.

14- لائكية الاعتراف ودعاتها حسب المؤلفة مفكرون معاصرون مثل شارلز تايلور وأكسيل هونيث ونانسي فرايزر، وهي لائكية ذات ميول ديمقراطية فردية باعتبارها حرية المعتقد والقيام بالشعائر الدينية من الحقوق الأساسية للمواطن غير القابلة للتجاوز. وهذا يجعلها لائكية لا تركز على المساواة المواطنية فقط، بل على العدالة الاجتماعية بين الأفراد في القانون والحقوق والحريات من منظور ديمقراطي ليبيرالي يحاول الاقتراب من فكر الاشتراكية الديمقراطية.

ولعل هذا الأنموذج من اللائكية مهم جدًا عربيًا، لأنه ربما يكون "أسهل" تطبيقًا على خصوصياتنا الدينية باعتبار أنه يمكنه، مع بعض التحويرات، أن يتضمن الاعتراف بكل الأديان مثلاً، مع التنصيص على دين

الأغلبية، إضافة إلى اعتراف الدولة بحقوق كل المتدينين. وتكون هذه اللائكية، من ناحية مقابلة، هي الأصعب في التطبيق اذا أخذنا بعين الاعتبار محاولتها الجمع بين الليبيرالية والاشتراكية الديمقراطية، لكن المهم هو أنها تشكل أنموذجًا من اللائكية لا يمكن رفضه بمجرد تكرار الحجج التي تقدم كلاسيكيًا ضد اللائكيات الفرنسية والتركية والسوفيتية، لأن له خصوصيات لا بد من التفاعل معها.

16/15- تتعرض المؤلفة في الفصلين الخامس عشر والسادس عشر إلى كندا وكيبيك، وبعد عرض تاريخي تقول، إن كندا لائكية، رغم احتواء مقدمة دستورها الصادر سنة 1982 على إشارة إلى الله، وتعتبرها لائكية لأن الإشارة الدستورية إلى الله ليس لها أي انعكاس على مبادئ اللائكية الأساسية، وعلى الوضعية القانونية للمواطن طالما أن علوية القانون الذي يساوي بين الجميع لم تتأثر فيها ولا في مقاطعة كيبيك اللتين يمكن اعتبارهما لذلك لائكيتين فعلاً. وفي معرض تحليلها لمقاطعة كيبيك تحديدًا، تستعمل الباحثة مصطلحي "اللائكية الضمنية" و"اللائكية الصريحة" وتبين أن المقاطعة عرفت المسار اللائكي الضمني تدريجيًا إلى درجة أنها ربما لا تكون بحاجة إلى صراع مبالغ فيه حول اللائكية الصريحة التي يصر عليها أنصار "الأنموذج الفرنسي" مثلاً. كما بينت مسألة مهمة جدًا عند تعرضها لتطور العلمنة، انطلاقا من النظام التربوي بالتحديد، وليس من الصراع السياسي الشكلي حول شكل الحكم.

إن المهم هنا عربيًا هو الانتباه إلى أن اللائكية الكندية التي تشبه البريطانية قليلاً، ولكن المتقدمة عنها شكليًا، قد تساعد على النقاش والعمل في بلدان كبلداننا، لا يزال حضور الدين فيها قويًا، ويخاف الناس فيها من الفصل الشكلي للدولة عن الدين رغم أنهم يطالبون بالحرية والمساواة. كما أن مصطلحات اللائكية الضمنية ومسار تمأسسها في النظام التربوي تساعد على الاستلهام منها في تحقيق إصلاحات جذرية مهمة، لكنها "موضعية"، في بلداننا العربية، بالتدريج، كما يحاول "العلمانيون اللبنانيون" مثلاً بخصوص مسألة "الزواج المدني".

17- في إجابتها عن السؤال السابع عشر: هل اللائكية شكل آخر من الدين يعادي هذا الأخير؟ تجيب المؤلفة بالنفي، وترى أنه حتى لو كانت اللائكية تستند إلى جملة من القيم إلا أنها لا يمكن أن تكون إيديولوجيا ولا عقيدة (ص 78) ناهيك عن أن تكون عقيدة مضادة للدين، لأنها في تلك الحالة ستؤدي هي الأخرى إلى "توترات اجتماعية هامة، قد تؤدي إلى انعدام التسامح (ص 80) وهي مثل مبدأ فصل السلطات في الديمقراطية، آلية للتنظيم بين المؤسسة السياسية والمؤسسة، أو المؤسسات، الدينية في المستويين السياسي والتشريعي لا غير.(ص 79) وتصطدم القيم العلمانية واللائكية، في الوطن العربي، بالقيم الدينية والطائفية والقبلية والجهوية وغيرها من القيم "تحت المواطنية" أو "ما قبل المواطنية" عمومًا، وتصور وكأنها ضد

الدين. وسيجعل هذا المسارات الديمقراطية والعلمانية واللائكية أصعب، ولكنه لا يعني أنها مستحيلة أو غير ضرورية. ولكن نجاح النضال القيمي هنا قد يحالفه المزيد من الحظ إذا عرف العلمانيون واللائكيون العرب والمسلمون كيفية التعامل إيجابيًا مع الجانب الإنساني المستنير من الموروث الثقافي والنسيج الاجتماعي تدريجيًا.

18- أما في معرض إجابتها عن سؤال "هل يمكن للمؤمن مناصرة اللائكية؟" فتذهب أكثر من مجرد التأكيد بنعم؛ إذ يرى أن المؤمن الذي يرفض استغلال واستثمار تدينه لن يرى من خلاص له إلا في اللائكية دفاعًا عن إيمانه الشخصي أو الجماعي، وحمايةً له من التحول إلى أداة سياسية تستعملها الدولة أو الأحزاب، أو إلى أداة دينية تستعملها التنظيمات والمؤسسات الدينية أو كلاهما معًا. إن اللائكية إذن، لا تتعارض مع التدين والمتدينين، ولكنها تجمعهم وغيرهم من المواطنين، بما فيهم غير المتدينين، على قاعدة التسامح الفكري والعقيدي والتعايش على قاعدة المواطنة. ولعل ما يعانيه الوطن العربي من صراعات دموية يساعد على استنتاج أنه لا حل سياسيًا دينيًا إلا في تحييد الدولة وفصلها عن الدين وتحقيق الحرية والمساواة الدينيتين تجنبًا للحرب وتحقيقًا للتسامح حتى يتم التعايش المواطني بين الجميع. إن سيطرة الأغلبية الدينية على الحكم قد يحقق السلم وقد يصحبه التسامح والتعايش في مراحل معينة من التاريخ، وهو ما عرفته أغلب المجتمعات القديمة، ولكن بمجرد الأزمة أو تغير موازين القوى تعود المجتمعات إلى المربع الأول ما لم تجد الحل الذي يساوي بين الجميع والذي لا يمكن أن يكون سوى ديمقراطيًا علمانيًا ولائكيًا.

19- انطلاقًا من ذلك، وهذا مهم بالنسبة إلى مستوى الوعي العربي الإسلامي، لا ترى ميشلين ميلو أن اللائكية تعني بالضرورة حصر الدين في المجال الخاص، إلا إذا كانت لائكية متطرفة. إن الحرية الدينية لا تعني الحرية في المجال الخاص فقط، بل هي داخل الفضاء العام، وحتى داخل المؤسسات العمومية، بشرط عدم الإضرار بحياد الدولة، وبحقوق الآخرين والقانون والنظام العام.

وإن هذه الطريقة في فهم المسألة تخفف كثيرًا من خوف الناس في المنطقة العربية الإسلامية. لقد سادت فكرة تحويل الدين الى مسألة خاصة بطريقة مغلوطة تمامًا، وكأنه يترك إلى ممارسة فردية أو منزلية لا غير. ولكن التدين حق فردي وجماعي وحق عقدي وشعائري، وهو بالتالي يمارس في الفضائين الخاص والعام. وثمة حد أقصى من الحرية، في الفضاء الخاص، أما في الفضاء العام فهنالك حد أقل باعتبار العلاقات الاجتماعية العامة وما تفرضه. وثمة خصوصية أخرى، في المؤسسات العمومية، ترتبط بالقيام بالخدمات أو التمتع بها، وهي نفسها قد تختلف من حيث الضرورة البشرية، فتختلف المستشفى عن الإدارة مثلاً. كما أن المؤسسات الخاصة لها خصوصيات أخرى في المجتمع، سواء أكانت ربحية أم غير ربحية. وإن على اللائكية

التفريق بين هذه الفضاءات، عندما نعرف، خاصة، أن المسألة لا تتعلق بالفضاء العام فحسب، بل بمؤسسات الوظيفة العمومية وما شابهها.

20- إن الحرية الدينية حق يمارس في الفضاء العام، يمارسها الأفراد والجماعات والجمعيات والمؤسسات الدينية التي عليها القبول بالتحول إلى منظمات للمجتمع المدني، داخل المؤسسات العمومية، فلا بد من التفريق بين القناعات الخاصة للمواطن الموظف أو الحرفي، التي من حقه التعبير عنها فردًا، وواجب الحياد الملقى على الموظف تجاه كل المواطنين الحرفيين بما يتماشى مع ديمقراطية الدولة. ومن واجب الدولة العناية بما يدخل ضمن التراث الوطني الديني لكل الديانات و"ثرواتها المعمارية والفنية " (ص 92) دون استغلال ذلك معياريًا لتوجيه قيم مواطنيها ومعتقداتهم الدينية في اتجاه سيطرة طرف على آخر مثلاً. ومن هنا فإن التعبير العمومي عن التدين لا يهدد اللائكية، بالنسبة إلى المؤلفة، إنه يدخل في حرية الفكر والمعتقد، أو عدم الاعتقاد، وهذا ما تكفله المواثيق الدولية، ويرتبط بالممارسة الدينية، وليس بأصناف من الممارسة السياسية الدينية التي قد تؤدي في صورة التطرف إلى العكس تمامًا.

21- وبما أن الأمر لا يتعلق بالتعبير في الفضاء العمومي، بل في المؤسسات العمومية، حيث يعمل الموظف العمومي، فإن المؤلفة تعمق الفكرة الأساسية التي هي "ضرورة الفصل بين القناعات والسلوكيات الشخصية للموظف" التي قد تظهر في لباسه الذي يحمل رمزية دينية مثلاً، وبين نشاطه الوظيفي أثناء قيامه بعمله، فعليه أن يكون محايدًا يخدم كل المواطنين على قدم المساواة. وتلقي ميشلين ميلو الضوء هنا على مساوئ ما مارسته أو قد تمارسه بعض الدول اللائكية، مثل فرنسا وعندنا في تونس، عبر ما كان يسمى "المنشور 108". وتونس ليست علمانية لائكية كما يحاول البعض الإيهام للإساءة إلى العلمنة واللائكية.

وتقول: "إن اللائكية تفرض على الدولة، وليس على الأفراد أو علاقاتهم الشخصية أو العامة"(ص 97). وبذلك، فالموظف العمومي عليه أن يكون محايدًا في وظيفته، وليس في شؤونه الخاصة، باستثناء الحالات القصوى التي تصبح فيها الحرية الفردية عائقًا أمام تواصل عادي بين الموظف والحرفي، وتصبح أحيانًا خطرًا أمنيًا عامًا "مثلما هو الحال بالنسبة الى النقاب" و"البرقع" (ص 101-102)

22- بعد هذا تطرح الباحثة سؤال: "هل على الدولة اللائكية مجاراة الخصوصيات الدينية لمواطنيها؟" وتجيب بالإيجاب طالما لا تتعارض تلك الخصوصيات مع فهم الواجبات المواطنية ولا تهدد حقوق الآخرين وغيره من حدود المسؤوليات المصاحبة لكل حق، ولا تتحول المسألة إلى "نزعة جماعاتية دينية" تهدد النسيج الاجتماعي والتعايش بين المجموعات الدينية والتسامح فيما بينها، وهذا دليل على ليونة اللائكية وانفتاحها، وهو شكل من التعامل مستوحى من "التمييز الإيجابي" للمعوقين، وتم توسيع مجاله حفاظًا على حقوق وحريات كل

المواطنين قدر الإمكان، دون أن يكون منة ولا صدقة، بل يجب أن يتحول إلى قاعدة من قواعد العيش المشترك، وما أحوجنا نحن إلى هذا في عالمينا العربي والإسلامي، لكن البعض يطالب به في الغرب لنفسه، ويرفضه لغيره في الأوطان.

23- بهذا تتضح العلاقة بين اللائكية وحقوق الإنسان، هذا الغائب الأكبر في عالمينا العربي والإسلامي. إنها مثل العلاقة بين الديمقراطية واللائكية تعبر عن انجذاب ضروري بين الطرفين. وعلى الرغم من أن اللائكية تهتم أساسًا بالعلاقة بين المواطنين حسب اختلافهم الديني، ولا تُعنى بالضرورة باختلافاتهم الأخرى، فإنها تميل إلى الاتساق النظري، على الأقل، مع احترام حقوق الإنسان بشكل عام. وتعرف الباحثة جيدًا أن اللائكية الأمريكية لم تعن قطعًا وفورًا القضاء على التمييز ضد السود مثلاً، وإن اللائكية الفرنسية لم تعن إيقاف الاستعمار، ولا الاعتراف الآلي بحقوق المرأة الفرنسية. وليست اللائكية حلاً سحريًا لضمان حقوق الإنسان، فالديمقراطية نفسها قابلة للنقد، ولكن الباحثة تربط بين اللائكية وحقوق الإنسان من زاوية الانطلاق من المساواة والحرية الدينيتين وتعمم بعد ذلك، وهو ما يمكنها من تقييم نماذج اللائكية التي صنفتها.

24- أما السؤال: "هل تهدد الحرية الدينية المساواة بين المرأة والرجل؟" فتقر الباحثة في البداية أن أغلب الأديان لها "نظرة إلى المرأة تتركها في وضع اللامساواة" (ص 112). ولكنها لا تتعامل مع الديانات بوصفها أنساقًا رسمية نهائية ومغلقة بصورة موضوعية" فحسب، بل تبحث أيضًا "عن المعنى الذي يضفيه المتدين على تدينه". من هذا المنطلق تقف الباحثة بين رفض التطرف المعادي للدين والتطرف الديني، وتحول علاقة الدين بقضية المرأة من قضية عامة فحسب إلى قضية شخصية أيضًا، وذلك باعتبار الإيمان والتدين حرية شخصية، وقد يكون اختيارًا شخصيًا غير واجب على الدولة أن تتدخل فيه إلا بمقدار سهرها على احترام الربط بين الحقوق والحريات من ناحية، والواجبات من ناحية ثانية. وترى الباحثة أنه بهذا نضمن الدفاع عن المساواة بين المرأة والرجل، ونحترم حرية المعتقد الشخصي لكل امرأة، ونبتعد عن منطق اتهام كل تدين بالاغتراب وغيره، مع العمل على التوعية وعدم التساهل مع التطرف الذي يفرض على المرأة وضعية دونية.

25- وقبل دعوتها الى قراءة مارغاريت يورسنير في "لوفر أو نوار"[5] تنهي ميشلين ميلو كتابها بالتحديات التي تعترض اللائكية في القرن الواحد والعشرين، وأهمها تحدي العولمة والتنوع الديني والثقافي وتحدي الاستثمار السياسي والانتخابي للخطاب العلماني واللائكي، وتحدي العدل والمساواة بين الناس مهما كانت معتقداتهم الدينية أو الفلسفية أو الأخلاقية، وهي تختم كتابها باعتبار اللائكية القائمة على الاعتراف، هي أفضل النماذج وأصعبها في الوقت نفسه، بالرغم مما "تتطلبه من التزامات أخلاقية وسياسية" (ص 122) ولا أعتقد أننا في العالمين العربي والإسلامي بعيدون عن هذه التحديات، وإن كان بيننا وبين العالم المتقدم فروق

كبيرة. نحن متنوعون أصلاً ومنخرطون في العولمة، ولم نصل إلى "الاستثمار الانتخابي"، فالانتخابات مفقودة أصلاً في جزء من أوطاننا، وتحدي العدل والمساواة رهيب.

خاتمة:

يعد كتيب ميشلين ميلو كنزًا معرفيًا وسياسيًا، وإن احتوى بعض السمات المجردة أو المسيسة نسبيًا. وتقر المؤلفة أن التمييز بين العلمانية واللائكية قد يبدو مبالغًا فيه إذا اعتبرناهما مسارين خاصين، بينما يعتبرهما آخرون مسارًا علمانيًا واحدًا يأخذ شكلين حسب مجال طابق التحليل المقصود لا غير، وكل ذلك داخل الحداثة السياسية الديمقراطية التي هي نفسها جزء من الحداثة بشكل عام. وصحيح، رغم إقرارها بذلك، أن نماذج ميشلين ميلو حول اللائكية تبدو مجردة جدًا، والواقع قد يجمع بين الانفصالية والتسلطية واللادينية في الوقت نفسه.

وقد تبالغ المؤلفة حين لا تعتبر اللائكية السوفياتية لائكية أصلاً (ص 40-41)، باعتبارها عوضت الدولة الدينية بالدولة الإلحادية، وغاب حيادها الديني، ولم ترتبط بالديمقراطية في معناها الليبيرالي الذي تناصره ميشلين ميلو، في حين كان بإمكانها اعتبار اللائكية السوفياتية شكلاً متطرفًا من "اللائكية اللادينية" ذات الأصل الفرنسي جمع بين سمات بعض النماذج الأخرى، مثل التسلط، مع شكل آخر من "ديمقراطية متطرفة"، وكلاهما "يصل أحيانًا إلى حده فينقلب إلى ضده".

وتمتدح ميشلين ميلو ما تسميه لائكية الاعتراف أكثر من اللازم، إلى حد جعل بعض نقادها يتهمونها بفتح الباب أمام "لائكية رخوة" و"باهتة"، قد تسمح بخطر التطرف الديني، وبالتركيز على الحقوق الفردية على حساب الحقوق المواطنية العامة. لكن نقدها هنا ليس بسيطًا إلى هذه الدرجة التي يذهب إليها البعض.

لكن كل هذه الإشكالات النظرية والسياسية القابلة للنقاش هي مشاكل "لائكية ما بعد حداثية" في كندا والغرب عمومًا. والباحثون والسياسيون يحاولون مراجعة وضعها باستمرار[6]. وشتان ما بين ذلك وبين مشاكل الوطن العربي والعالم الإسلامي التي من بينها أننا لا نقبل أصلاً بعلمانية ولا بلائكية، ولا بالنقاش حولهما أحيانًا، مهما كان أنموذجهما، إلى حد يمكن الحديث فيه في ديارنا عن "العلمانوفوبيا" المقابلة لـ"الإسلاموفوبيا" مثلاً. ويكفي أن نأخذ مثلاً على ذلك السيد راشد الغنوشي في تونس عندما رد بالرفض القطعي على رجب طيب أردوغان الذي دعا العرب إلى تبني اللائكية، على الرغم من أنه يوصف بأنه أكبر المتفتحين والمعتدلين من بين قادة الإسلاميين في الوطن العربي والعالم الإسلامي.[7] ولكن المثال لا يعفي ممثلي التيارات الفكرية السياسية

الثلاثة الأخرى في الوطن العربي من الليبيراليين والقوميين واليساريين، فعلى الجميع واجب إعادة النظر المعرفي والسياسي.

هوامش بيبليوغرافية:

1- فضلت تعريب عبارة "لاييسيتي" الفرنسية بعبارة "اللائكية"، وليس بعبارة العلمانية المتداولة عربيًا، لأن الباحثة الكندية تميز بين عبارتي: "سيكولاريسم" الأنجليزية و"لاييسيتي" الفرنسية في كتابها. وعنوان الكتاب بالفرنسية هو:

Milot, M. (2008) **La laïcité**, Montréal, Novalis, coll. 25 questions.

2- Milot, M. (2002) **Laïcité dans le Nouveau Monde**. **Le cas du Québec**. Turnhout, Brepols Publishers, coll.

Bibliothèque de l'École des Hautes Études.

3- Milot, M., P. Portier et J.-P. Willaime (dir.) (2010) **Pluralisme religieux et citoyenneté**, Rennes, Presses Universitaires de Rennes.

4- Baubérot, J. et M. Milot (2011) **Laïcités sans frontières**, Paris, Seuil.

5- L'Œuvre au noir.

6- لا يعكس ذلك عدد الكتب والمقالات الصادرة في السنوات الأخيرة حول الموضوع فحسب، بل يعكس الطابع العالمي للاهتمام بالموضوع الذي عبر عنه مثلاً "الإعلان العالمي حول اللائكية في القرن الواحد والعشرين" منذ 2005 وعدد وصفة الموقعين عليه. انظر نسخته الفرنسية على الرابط التالي:

https://www.google.ca/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0CB0QFjAA&url=http%3A%2F%2Fwww.lemonde.fr%2Fidees%2Farticle_interactif%2F2005%2F12%2F09%2Fdeclaration-universelle-sur-la-laicite-au-xxie-siecle_718769_3232.html&ei=q6_4U4zCLo_jsATT14Bg&usg=AFQjCNGS6KrSqHkEd12QpqQhdtJXMPoNBg&bvm=bv.73612305,d.aWw

7- انظر موقفه على الرابط التالي:

http://www.babnet.net/cadredetail-45395.asp

MominounWithoutBorders

@ Mominoun_sm

Mominoun

الرباط – المملكة المغربية

ص.ب : 10569

هـاتـف: 00212537779954

فاكس: 00212537778827

info@mominoun.com

www.mominoun.com